مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: بناء الدولة المدنية العراقية بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. سرى هاشم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7807
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i28.184

TJFPS

ISSUE 28

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

بناء الدولة المدنية العراقية بعد عام 2003

" Building the Iraqi civil state after 2003"

Assit Prof Dr. Sura Hashem Mohammed [a]
Northern Technical University / Kirkuk Technical Institute [a]

ا.م.د سرى هاشم محمد [a] *
الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني كركوك [a]

Article info.

Article history:
- Received 22\3\2022
- Accepted 6\5\2022
- Available online :30\06\2022

Keywords:
- State of institutions Freedom and Equality
- country of citizenship
-Devolution of power.

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The existing state is defined as the state of institutions based on law, equality and freedom, in which citizenship is respected, and plurality of religions and sects are allowed, and in which all citizens are equal in rights and duties, as the individual exercises his rights and obtains his duties without discrimination on the basis of race or color. Or language, and all members of society cooperate in the civil state to reach a safe life for all.

The emergence of the concept of the civil state is the result of a historical development witnessed by human societies, which was enshrined in Greek philosophy, which sought to stand against the ruling authority in Greece by paying attention to the development of ideas of civilization, so that the ideas of the civil state spread among societies and to the rest of European countries.

The political transition in Iraq after 2003 is the turning point towards building a civil state, which has become a popular demand after the shortcomings in political performance after 20 years of this transformation, which was reflected in the social, economic, cultural and security reality of Iraqi society.

*Corresponding Author: Sura Hashem Mohammed ,E-Mail: yaraonner@ntu.edu.iqsvn
Tel: +964773066655 , Affiliation: Northern Technical University / Kirkuk Technical Institute

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 22\3\2022
القبول: 6\5\2022
النشر : 30\6\2022

الكلمات المفتاحية :
– دولة المؤسسات
–الحرية والمساواة
–دولة المواطنة
–تداول السلطة.

الخلاصة : تعرف الدولة القائمة بانها دولة المؤسسات القائمة على أساس القانون والمساواة والحرية والتي تحترم فيها المواطنة ، ويسمح فيها بتعدد الأديان ، والمذاهب ، وهي التي يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات ، اذ ان الفرد يمارس فيها حقوقه ويحصل على واجباته دون تمييز على اساس العرق أو اللون أو اللغة ، ويتعاون جميع أفراد المجتمع في الدولة المدنية للوصول إلى حياة آمنة للجميع.

ويعد ظهور مفهوم الدولة المدنية نتاج لتطور تاريخي شهدته المجتمعات الانسانية والذي تكرس في الفلسفة اليونانية ، والتي سعت الى الوقوف ضد السلطة الحاكمة في اليونان من خلال الاهتمام بوضع الأفكار الخاصة بالمدنية ، لتنتشر افكار الدولة المدنية بين المجتمعات وإلى باقي الدول الأوروبية.

ويعد التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 هو نقطة التحول نحو بناء الدولة المدنية، والتي أصبحت مطلباً شعبياً بعد القصور في الاداء السياسي بعد مرور 20 عاما على هذا التحول والذي انعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والامني للمجتمع العراقي.

المقدمة :

تختلف الدولة بحسب طبيعة النظام السياسي سواء كان ديمقراطياً او دكتاتورياً ، وغالباً ما تمتاز الأنظمة الدكتاتورية التي تُفرض قراراتها من دون ان تأخذ إرادة الشعب في الاعتبار وتحصر انتقال وممارسة السلطة بعيدا عن الوسائل الديمقراطية في مجموعة محدودة تتمسك بقيمها ومعتقداتها وترفض وجود المعارضة المقبولة ، وهذا ما يجعل هذا النظام عرضة للتغير من قبل الشعوب للوصول الى النظام الديمقراطي الذي تتحقق فيه العدالة والقانون والمساواة ، وبعد حصول التغيير السياسي او التحول الديمقراطي فان الأنظمة السياسية الوليدة التي تمر بالمرحلة الانتقالية تواجه أزمات وإشكاليات متعددة ، الا ان نجاح عملية التحول الديمقراطي والوصول الى الاستقرار يكون مرتبط بشكل اساسي بوجود نخبة سياسية تعي خطورة المرحلة الانتقالية لان مرحلة التحول قد تخضع لنتائج قد تكون غير محسوبة ، منها العودة إلى النظام الدكتاتوري او الشمولي ، ولذلك فعليها تبني مشروع اصلاحي واضح، قائم على اساس وجود دستور ديمقراطي تحترم فيه الحقوق وتؤدى فيه الواجبات ويتم تشريع قوانين وتبني مؤسسات تعبر عن حاجة المجتمع ، وتوفر الاجواء السياسية الملائمة لفتح الحوار من اجل خلق معارضة حقيقية ليس هدفها اسقاط النظام السياسي الجديد بل الهدف هو الارتقاء بأدائه للوصول الى الاستقرار السياسي ، وهذا ما يمثل جوهر الدولة المدنية التي تمتاز بالتحضر والتي تسعى الى المحافظة على جميع مواطنيها وتحقيق المساواة بينهم.

وفي العراق فقد عانى ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1932 الى يومنا من وجود العديد من المعوقات الداخلية والخارجية التي دائما ما كانت تحول دون بناء دولة مدنية ، رغم توفر كل متطلبات بنائها وتطورها والتي انعكست بتأثيراتها السلبية على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.

أهمية البحث: تنبع اهمية الدراسة في تسليطها الضوء على مفهوم الدولة المدنية ومستلزماتها الرئيسية كما انها تلقي الضوء على موضوع مهم في الشأن العراقي وهو بناء الدولة المدنية العراقية، والتطرق الى مقومات ومعوقات بنائها في العراق بعد عام 2003.

هدف البحث: توضيح مفهوم الدولة المدنية وماهي الشروط الضرورية لبنائها ، وبيان المعوقات التي تحول دون بنائها في العراق.

إشكالية البحث: اثار البحث حول الدولة المدنية الكثير من مواضيع الخلاف حول أبعادها وحدود مفهومها الى جانب الأسس والمستلزمات الرئيسية لبنائها والتي تختلف من كاتب الى اخر. كما وتم خلال هذا البحث الإجابة على التساؤلات الآتية: ما هو مفهوم الدولة المدنية ؟ وماهي الأسس التي تقوم عليها ؟ وماهي معوقات بنائها في العراق؟

فرضية البحث: استند البحث الى فرضية مفادها الى ان للدولة المدنية اهمية كبيرة لأنها تمثل دولة المؤسسات الديمقراطية التي يسود فيها العدل والحرية والرفاهية ، وأن التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 كوسيلة لتصحيح الأوضاع لم يؤدي الى التأسيس لدولة مدنية بسبب وجود مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية التي حالت دون تحقيق النموذج الذي يحلم به ابناء الشعب العراقي.

منهجية البحث: استدعت طبيعة الموضوع وتعقده وتشابكه إلى الاعتماد على أكثر من منهج علمي من أجل الوصول إلى التكامل المنهجي القائم على عدة مناهج علمية متخصصة ، فمن اجل بحث الفرضية تم الأخذ بمنهج التحليل النظمي ، والمنهج التاريخي الذي لا يمكن الاستغناء عنه بالرجوع إلى جذور الحالة موضوع البحث ، إلى جانب المنهج القانوني لتناول القواعد الدستورية للبناء الدولة المدنية.

هيكلية البحث: يتكون البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ثلاث مطالب، المطلب الاول: الدولة المدنية اطار نظري ، المطلب الثاني : متطلبات بناء الدولة المدنية ، المطلب الثالث: معوقات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام2003.

المطلب الاول : الدولة المدنية : اطار نظري

1-مفهوم بناء الدولة :

يعد مصطلح الدولة من بين اكثر المصطلحات أهمية في الجانب السياسي باعتبارها الشكل الأفضل للاجتماع السياسي ، وهي تعبر عن ظاهرة إنسانية متطورة تمثل جهازا متكاملاً او شخصية واحدة الا انها لا تصهر اعضائها صهراً كاملا كما يتعامل الجسم البيولوجي مع خلاياه ، لان الدولة التي هي تسمية حديثة للجماعات السياسية ، تتكون من عناصر حية واعية واجهزة اوجدها الانسان لتنظيم حياته وتلبية احتياجاته وبوسائل مختلفة[1]. ويعد ظهور مفهوم الدولة المدنية نتاج لتطور تاريخي شهدته المجتمعات الانسانية والذي تكرس في الفلسفة اليونانية ، والتي سعت الى الوقوف ضد السلطة الحاكمة في اليونان من خلال الاهتمام بوضع الأفكار الخاصة بالمدنية ، لتنتشر افكار الدولة المدنية بين المجتمعات وإلى باقي الدول الأوروبية . وقد اخذت الدولة مدلولها السياسي في العصور الرومانية ، وكان (ميكافيلي) هو اول من استخدم هذا المصطلح بقوله "كل هيئة لها سلطة على الشعوب هي دول ، اما جمهوريات واما امارات"[2]. وعلى الرغم من ان الدولة كظاهرة سوسيولوجية وكمفهوم سياسي حديث وقد ظهرت الى الوجود منذ القرن السادس عشر كشكل سياسي وقانوني قائم على فكرة القانون كقواعد موضوعية عامة ومجردة وغير شخصية وتتبني الوحدة المركزية وتوزيع الاختصاصات على أساس النمط العقلاني الرسمي[3]. الا انه لم يتم وضع تعريف محدد لها ، بل تعددت التعريفات واختلفت باختلاف وجهات نظر الفلاسفة والمفكرين. فقد عرفها (طعيمه الجرف) بانها مجموعة من الافراد يعيشون حياة دائمة ومستقرة في اقليم محدد تحت سيطرة تنظيم سياسي معين[4]. اما العميد ديكي فيرى ان الدولة توجد عندما يوجد تمييز سياسي في مجتمع مهما كان بسيطاً او مهما كان معقداً او متطوراً ، فحيث نقر في مجموعة معينه وجود قوة ارغام ، يمكن القول بوجود دولة ، ففي كل مجتمع بشري ، كبيراً كان او صغيراً ، حيث نرى افراداً او مجموعة افراد يقبضون على قوة ارغام يفرضونها على

1- نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004، ص11.

2- نيقولا ميكافيلي ، الامير ، دار الافاق العربية ، ط11، بيروت ، 1981، ص6.

3- عبد العالي دبلة ، الدولة: رؤية سوسيولوجية، دار الفجر ، القاهرة ،2004, ص47.

4- طعيمه الجرف ، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1964،ص77.

الاخرين ، يجب ان نقول بوجود دولة[1]. اما (ماكس فيبر) فيعرفها من جانب سوسيولوجي عبر تأكيده على وظائف الدولة وعلاقتها بالمجتمع بانها مجموعة من الافراد ذات سيادة الزامية ، تمارس تنظيما مستمراً ، وتحتكر استخدام القسر في رقعة من الارض والسكان الذين يعيشون عليها ، وتحتوي على اشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها[2]. وقد عرف (كابلن) مفهوم بناء الدولة بانه مجموعة من الاجراءات التي اتخذتها الاطراف الوطنية او الدولية الفاعلة لإنشاء واصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة[3]. اما(فرانسيس فوكو ياما) فيُعرّفها بأنّها تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها[4]. وهنا لابد من الاشارة الى ما قاله (فوكوياما) بانه قد يبدو للبعض أن طرح فكرة بناء الدولة وليس تحجيمها او تقليص دورها ، ووضعها على قمة اولويات الاجندة المعاصرة ، ضرب من المشاكسة والشذوذ عن المألوف، فالنزعة السائدة في السياسة العالمية خلال الجيل الماضي كانت ، ولاتزال، نقد الحكومة الكبيرة ، ومحاولة نقل نشاطاتها من القطاع العام الى الاسواق الخاصة او الى مؤسسات المجتمع المدني ، لان الحكومات الضعيفة او عديمة الكفاءة ، في الدول النامية تحديدا ، تشكل مصدر لكثير من المشاكل الحادة"[5]. فالدولة هي مؤسسة طبيعية سياسية قانونية اوجدتها ضرورة تنظيم حياة الناس والمحافظة عليهم وحمايتهم من خلال مجموعة من القوانين التي تطبقها على شعب يسكن اقليم من خلال ما تمتلكه من سلطة امره وقاهرة.

اما مصطلح بناء الدولة فقد استخدم خلال فترات من التاريخ السياسي للدول ، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد حصول الدول التي كانت خاضعة للاستعمار على استقلالها، وكان يراد به العمل على اقامة مؤسسات جديدة قادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،

1- نقلا عن منذر الشاوي ، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية- الفكرة الديمقراطية ، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2013، ص25.

2 - نقلا عن احمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، مطبعة التضامن ، القاهرة ، 1986، ص14.

3- شعيب عابد ، اشكالية بناء الدولة في نيجيري (1960- 2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2014، ص9.

4- فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة مجاب الإمام ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2007 ، ص80.

5 - المصدر نفسه ، ص35.

وذلك من خلال تحسين انشطتها ووظائفها المختلفة [1]. فهي عملية تنمية سياسية واجتماعية وقد تستغرق فترات طويلة من الزمن تتيح للمجتمعات المفككة ان تصبح في المستقبل مجتمعات متطابقة مع كيان الدولة بالاعتماد بشكل اساسي على مجموعة من المرتكزات والأسس الى جانب الممارسة الرشيدة للقائمين عليها [2]. وعليه فأنّ عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص[3]:

1-العملية: بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف البنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والانماط السياسية المرتبطة بها.

2-الديناميكية: أي أنّها تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.

3-النسبية: كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية ال تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.

4-الحياد: من حيث دلالته الاخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام السياسي والاجتماعي ، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها.

5-العالمية: بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الانجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والاكثر تطوراً.

2-مفهوم الدولة المدنية شغل مفهوم الدولة المدنية حيزاً كبيراً في الفكر السياسي الليبرالي الحديث ، فالدول تتخذ اشكالاً متعددة تبعاً لسماتها وخصائصها فنقول مثلاً دولة ديمقراطية ، اي ان الركائز في تلك الدولة التي يستند اليها الحكم هي ركائز وقواعد ديمقراطية ، بينما نقول دولة دكتاتورية ، اذا استند فيها الحكم الى التسلط والحكم الفردي والحزب الواحد المناقض لجوهر الديمقراطية من حيث الايمان بمبدأ التعددية والتداول

1- شعيب عابد ، مصدر سبق ذكره ، ص35.

2- لقاء ياسين حسن ، بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 بين دولة المواطنة ودولة المكونات،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، العراق ، 2016 ، ص19.

3- محمد امين بن جيلالي ، بناء الدولة : المفهوم والنظرية واسئلة الراهن ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016 ، ص4.

السلمي للسلطة [1]. وتعرف الدولة المدنية بأنها "الدولة التي تقوم على القانون الوضعي الدستوري وعلى التعددية الفكرية والاجتماعية والسياسية في إطار حداثي وتحديثي ديمقراطي تنموي ، أساسه الحرية في مفهومها الإنساني التقدمي"[2]. أي انها الدولة التي يقودها نظام سياسي يقوم نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات وضمان هذه الحقوق ، أي يعمد الى بث الحيوية في الحياة السياسية والقائمة على التفاعل والمشاركة بين المواطنين والنظام السياسي.

والدولة المدنية هي "تنظيم المجتمع وحكمه بعيداً عن أي سلطة أخرى سواء دينية أو غيرها، أي أن شرط العلمانية أساسي في تلك الدولة"[3]. فهي لا تتأسس بخلط الدين بالسياسة او توظف الدين لتحقيق أهداف سياسية ، كما أنها لاتعادي الدين فيتحول إلى موضوع خلافي بل يعد عاملا في بناء الأخلاق والسلام المستدام والابداع والتقدم . وهي تمثل الإنسان بمختلف أطيافه الفكرية والثقافية والأيدولوجية داخل محيط حر ، لا سيطرة فيه لفئة واحدة على بقية فئات المجتمع الأخرى، مهما اختلفت تلك الفئات في الفكر والثقافة والأيديولوجيا ، أي انها دولة مواطنة[4].

ان الدولة المدنية وهي الدولة الديمقراطية المتحضرة الدستورية ذات المؤسسات الرقابية، وأجهزة المحاسبة، والتي تقوم على اساس الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي دولة المواطنة التي تحافظ على كل المجتمع بجميع مكوناته وتدير التعددية السياسية والثقافية فيه من خلال احتواء واحترام حق الاختلاف والتمايز بين مكوناته المجتمعية بصيغ ديمقراطية ، بعيدا عن الدمج القسري ، وبدون تمييز على اساس الدين او الجنس او الانتماء ، وبما يؤدي الى تعزيز الهوية الوطنية.

1- معتز اسماعيل خلف ، الدولة المدنية في العراق ، سياسات البناء –شروط التمكين –معوقات البناء ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، العراق ، 2017، ص25.

2- معتز اسماعيل خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص25.

3- عصام السيد محمود ، الطريق الثالث: دراسة نقدية لمفهوم المدني والديني في المصطلح السياسي المعاصر ، دار الوعي للنشر والتوزيع ،الرياض ،2016 ، ص75.

4- محمد سلامة الشلشل، التشريع الاسلامي والدولة المدنية: إشكالية العلاقة وجدلية الالفاظ ، مجلة البحوث الاسلامية ، العدد 30، 2018 ، ص102.

المطلب الثاني: متطلبات بناء الدولة المدنية

ارتبطت الظاهرة السياسية بنشأة المجتمعات البشرية وحاجتها الى تنظيم نفسها ، فمنذ وجود الانسان قام بالاهتمام بالظواهر التي تؤثر بشكل مباشر على حياته ، وسعى الى تنظيم مواجهتها بهدف حماية نفسه وتحقيق الامن والاستقرار، من خلال ظهور التنظيم السياسي الذي تطور ليصل الينا بشكله الحالي وهو وجود دولة بمؤسساتها المختلفة . وقد تطورت هذه الدولة وفقاً لحاجات مجتمعاتها، وازدادت الحاجة الى وجود دولة مدنية تتم هندستها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، لتمكينها من تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي سينعكس على الاستقرار الداخلي، والتي يتطلب تحقيقها مجموعة من الخصائص وهي:

1-نظام حكم ديمقراطي: إن الديمقراطية كنظام للمشاركة الشعبية هي احد الشروط الاساسية للدولة المدنية وهي نوع من الحكم السياسي الذي يمارس فيه الشعب او اكثريته السلطة السياسية ، وهي نهج عام وطريقة حياة ترشد سلوك الافراد وتنظم علاقتهم فيما بينهم[1]. كما انها منهج يهدف فكراً وممارسة إلى ترسيخ الإيمان بأن الإنسان قيمة عليا وان تحقيق إنسانيته هي هدف كل السياسات في ظل وجود الحرية التي تعد قيمة أساسية وشرط لاكتمال إنسانية الإنسان ، واعتبار الإنسان كائناً حراً يمتلك حقوقاً وعليه واجبات، ويتعاون مع الآخرين بهدف تحقيق المصلحة العامة المشتركة ، بالعمل على تطبيق الاليات الدستورية لتداول السلطة والحكم وتوليد القناعة لدى المحكومين بضرورة المشاركة السياسية من خلال تمتعه بكامل الحرية في اختيار من يمارس السلطة نيابة عنه والخضوع لإدارة الحاكمين اللذين يستندون في حكمهم إلى الشرعية الدستورية ، فوصول هؤلاء الحكام إلى السلطة لابد من أن يتم على وفق رغبات المحكومين ومن خلال التنافس الانتخابي الحر وعلى أساس أولوية الصالح العام على الصالح الخاص ومن خلال اشراف ومراقبة الدولة ، فالديمقراطية الحقيقية هي التي تفترض تأميم السلطة وذلك بان يعرف الشعب أنه صاحب السلطة الأصلي وأنه مصدر كل السلطات وهذا الواقع يعطيه الحق في مراقبة الحاكمين ، وأن يقر هؤلاء الحكام بالسيادة الشعبية وبحق الرقابة عليهم[2]. إن الديمقراطية هي وسيلة الدولة المدنية لتحقيق

1- محمد محسن الظاهري ، المجتمع والدولة ، دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي) مكتبة مدبولي ، مصر ، 2004، ص67.

2- قاسم علوان سعيد ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، بحث في امكانية تداول السلطة سلمياً ، دار دجلة ، عمان ، 2019، ص55.

الصالح العام للمجتمع ، وهي وسيلتها للحكم العقلاني الرشيد وتفويض السلطة وانتقالها وذلك بالاعتماد على أدوات الديمقراطية المتمثلة بإجراء الانتخابات والاحتكام الى رأي الأكثرية والسيادة الشعبية[1].

ان التحول الى الديمقراطية بمراحله المتعددة[2] هو عملية تدرجية انتقالية تقوم على اجراء تغيير في طبيعة العمل السياسي في الحياة السياسية للدولة القائمة ويتم فيها تعديل مؤسسات الدولة السياسية واتجاهاتها واجراء الاصلاح الدستوري ، والتخطيط لإجراء انتخابات حره ونزيهة من خلال إجراء تغييرات ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطات ونمط الثقافة السياسية السائدة ، أي العمل على ازالة جينات انهيار النظام السياسي وتفكيك الرؤى الفكرية التي أرتكز عليها هذا النظام التي شكلت جزءاً اساسياً من بنائه الهيكلي وسبب اساسي لانسداده السياسي[3]. فالتحول الديمقراطي يعني وجود مرحلة وسط بين نظامين ، ويعني ولوج مرحلة التحول المرور بعملية تفكك للنظام الدكتاتوري وصولاً إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر آليات ديمقراطية[4].

2-ضمان حرية الافراد والجماعات في التعبير عن رأيها بمقتضى الحرية المكفولة بضمانات دستورية وقانونية ، وتقع ضمنها حرية الصحافة ، والحق في الرد عبر مختلف وسائل الإعلام القائمة ، والحق في المشاركة في عملية صنع السياسات العامة من خلال من خلال المناقشات لإصدار القرارات التي تتعلق

1- شاهر اسماعيل الشاهر ، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، المانيا،2017، ص197.

2- إن التحول الديمقراطي عملية مستمرة لها أربع مراحل أساسية :

- مرحلة اتخاذ قرار التحول إلى النظام الديمقراطي أو الانطلاق الفعلي، وذلك بظهور إجماع حول ضرورة التحول والعمل على الاستجابة للمطالب وبناء المؤسسات السياسية للدولة المدنية.
- مرحلة التحول عن النظام السلطوي وفيها تتوفر الظروف الملائمة كالاستعداد والتأهب للتحول إلى النظام الديمقراطي، إذ تزداد قبلها وخلالها حدة الصراعات السياسية والاجتماعية لدرجة تهدد سيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي.
- مرحلة البدء الفعلي بالتحول الديمقراطي مثل إصدار قانون الانتخابات وتحديد موعد لها وقانون للأحزاب السياسية.
- مرحلة السير نحو النضج الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية وتدعم وتأمن التحول الديمقراطي ، وعدم العودة مرة أخرى للنظام السلطوي للمزيد حول التحول الديمقراطي انظر د. بلقيس احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2004 ، ص30.، ص ص30- 31.

3 - محمد سعيد عمران واخرون ، النظم السياسية عبر العصور ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1, 1999، ص 344.

22- ثناء فؤاد عبد الله ، الإصلاح السياسي ... خبرات عربية (مصر : دراسة حالة) المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (12) ، خريف 2006 ، ص ص 17 - 18.

بحياة الناس وتلبية متطلباتهم ، كما وتشمل الحق في الاختلاف ، بما فيها حق الأقليات في حفظ شخصيتها والتعبير عنها في اطار احترام وتعزيز الوحدة الوطنية[1]. فالنظام الديمقراطي في ضل الدولة المدنية يعترف ويحمي حقوق وحريات الافراد العامة والخاصة بغض النظر عن الانتماءات القومية والدينية والفكرية [2]، وهذا يعد ضرورة لابد منها للوصول الى نظام ديمقراطي مستدام.

3-إقرار مبدأ التعددية السياسية: ان التعدد او التنوع المجتمعي سواء كان هذا التنوع : قبلي او سلالي او ديني او لغوي او ريفي او حضري قد يكون مصدر ثراء ثقافي في المجتمع ، ولكنه بالمقابل قد يكون مصدر توتر كامن او ظاهر ، وخاصة اذا ما تم تسيسه وتوظيفه من قبل جهات سياسية في غير صالح المجتمع وتكويناته المتعددة ومن النادر ان تجد دولة متماثلة [3]. وتعود جذور التعددية السياسية في الفكر الغربي الى اسهامات عدد من الفلاسفة ومنهم من (جون لوك) اذ اكد في كتابه الحكومة المدنية 1689على ضرورة قيام الدولة على القبول والرضا وعدم الاعتماد على السلطة المطلقة[4].

ان التنشئة السياسية تعني المشاركة الفعلية في الحياة السياسية ، ومن ثم التأثير في القرار السياسي من قبل جماعات تطوعية ومستقلة ذاتياً، الا انها متباينة في اهدافها ومتنافسة في مصالحها، فهي تعبر عن تعدد مراكز القوة وانتشارها في المجتمع بحيث لا تتمتع جهة واحدة باحتكار السلطة ، لان ذلك يتعارض مع وافتراضات التعددية ومبادئها[5]. وهي التعبير المادي المباشر عن حرية التعبير، شريطة أن تكون هذه التعددية تشكل ضماناً لعدم احتكار الحق السياسي لفرد دون أخر وتقود إلى وجود أحزاب حقيقية قادرة على تأطير المجتمع واستيعابه سياسياً ، وتكون قادرة على تقبل تداول السلطة وإمكانية التغيير السلمي لها ' فوجود

1- علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، في كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 1987 ، ص 40.

2- ياسين البكري ، عبد العظيم جبر حافظ ، في الثقافة الديمقراطية ، سلسلة في الثقافة الديمقراطية ، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2011، ص ص22-23.

3- سعد الدين ابراهيم (منسق ومحرر) المجتمع والدولة في الوطن العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1988)، ص40.

4- احمد غالب ، تحديات التحول الديمقراطي في عراق اليوم ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، العدد الأول ، آذار 2008 ، ص24.

5- محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص49.

احزاب سياسية يشكل جوهر التعددية السياسية [1]. كما يعد إقرار مبدأ النظام التمثيلي للتعددية السياسية من الامور الاساسية إذ لا معنى للتعددية السياسية ما لم تقم على مبدأ التمثيل الذي يعطي للمواطن الحق في ان يختار من ينوب عنه لإدارة السلطة ، ولا تعد الانتخابات كافية وحدها لإرساء الحياة النيابية ما لم تتم إحاطتها بالضمانات الدستورية والقانونية اللازمة لتكون الانتخابات نزيهة وشفافة ، فالقرار السياسي هو ثمرة تفاعل بين القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ، ويقوم على المساواة السياسية التي تتمثل أساساً في إعطاء صوت واحد لكل مواطن[2].

ان الدولة المدنية هي دولة ديمقراطية تحترم التعددية ، قادرة على تنمية وخلق التجانس بين المكونات دون الغاء الانتماءات الفرعية انما جمعها على اساس وطني ، وان هناك ترابط بين التعددية والديمقراطية ، فالديمقراطية انسانية المحتوى وجدت لخدمة المجتمع التعددي وان هدف الديمقراطية هو تمكين مكونات هذه المجتمع التعددي من المشاركة في صنع السياسة العامة بشكل مباشر او غير مباشر.

4-التنشئة الاجتماعية والسياسية: تعرف التنشئة الاجتماعية بانها غرس قيم الجماعة ومثلها واهدافها في نفسية الفرد ، لتكون لديه القدرة على العيش في مجتمعه والتفاعل مع بقية افراده[3]، اما التنشئة السياسية فهي مجموعة البرامج المهتمة بترسيخ مشاركة المواطن بإيجابية في بناء المجتمع ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية فضلا عن تأهيله للمشاركة في توفير الاستقرار للدولة والحفاظ على هويتها وثقافتها وتركيبتها الاجتماعية ، وتلك مهمة مجتمعية[4]. وعليه فان عملية التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية للأفراد على اعتبار ان العملية البنائية تبدا مع الافراد منذ الولادة حتى الممات ، يأخذ الفرد العادات والتقاليد من مصادر التنشئة التي تختلف في اسلوبها ، ولكن في النهاية يكون هدفها واحد وهو تنشئة الفرد تنشئة سياسية صحيحة في الاطار الاجتماعي ليكون عنصراً فاعلاً في المجتمع[5].

1- احمد غالب ، مصدر سبق ذكره ، ص24.

2- محمد محسن الظاهري ، مصدر سبق ذكره ، ص49.

3- لوسي مير ، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة شاكر مصطفى سليم ، (بغداد ، 1983) ، ص26.

4- منعم صاحي العمار ، نحو عقد اجتماعي جديد ، التنشئة السياسية واثرها في السلوك الانتخابي ، دار انكي للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2021، ص25.

5- خلود عبد الكريم خلف ، التنشئة الاجتماعية – السياسية ودورها في تكوين الاتجاه السياسي في تونس ، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، 2015) ، ص7.

ان للتنشئة السياسية وظائف منها غرس قيم الولاء للوطن وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وبناء نمط مشترك من التفكير وتعميق احترام قواعد الدستور الديمقراطي ، وهذا يؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي في البلد ، فنجاح الدولة المدنية واستمرارها يتطلب وجود ثقافة سياسية تتوافق وتتفاعل مع البنية السياسية وبما يؤدي الى استقرار النظام السياسي.

5-المواطنة: وتعد احد أسس الدولة المدنية والتي ارتبطت فكرتها وتعززت بتطور الدولة ، وهي مجموعة القيم الانسانية والمعايير الحقوقية والقانونية والمدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية ، ايجابياً والمشاركة في ادارة شؤونه ، وهو ما نطلق عليه مصطلح المواطنة العضوية[1].التي تمكن الفرد من الانخراط في مجتمع ، والتفاعل معه وتعني تساوي جميع المواطنين امام القانون وقيامهم بواجباتهم تجاه المجتمع في الدولة التي يعيشون فيها ويحملون جنسيتها ، فهم متساوون ولا تمييز بين مواطن واخر ، فالأفراد جميعا هم مواطنون يعيشون في المجتمع عليهم واجبات ولهم حقوق الي يكفلها دستور تلك الدولة لمواطنيها والتي تم تأطيرها وتقنينها على الصعيد العالمي بإقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 سواء أكانت حقوق مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية [2]. وبالمقابل فان هؤلاء المواطنون يشعرون بالانتماء لوطنهم ويدفعهم ذلك للوفاء واحترام واجباتهم تجاه وطنهم. وتقوم فكرة المواطنة على مجموعة من القواعد[3]:

- قاعدة المساواة امام القانون في الحقوق والواجبات ودون تمييز بسبب الدين او اللون او اللغة او الجنس او العراق او المنشأ الاجتماعي.

- قاعدة الحرية كقيمة عليا بما فيها من حق التعبير وحق تأسيس الجمعيات والاحزاب وحق الاعتقاد وحق المشاركة السياسية وغيرها.

- قاعدة العدالة بجميع صنوفها واشكالها وجوانبها القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي لا تستقيم العدالة من دون احترام هده الحقوق وتحقيقها.

1- عبد الحسين شعبان ، الهوية والمواطنة ،البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2017) ، ص29.

2- محمد أحمد مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية ، (مركز البحوث والدراسات ، الرياض ،2014)، ص60.

3- عبد الحسين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص37-38.

ان المواطنة الفاعلة هي احد متطلبات نجاح الدولة المدنية ويتم التعبير عنها من خلال السلوك المجتمعي للإفراد ولا يمكن ان تتحقق الا من خلال تهيئة وتوفير الاسس اللازمة لها من ثقافة وتربية وغرس لقيم العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة والحوار والتسامح في اطار من الحقوق والواجبات وبما يدعم الديمقراطية ويرسخ وينمي لدى الفرد قيم المشاركة السياسية في المجتمع للقضاء على القيم السلبية والانعزالية في المجتمع.

6-وجود منظمات المجتمع المدني: ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالفكر الغربي الذي خضع لتطور تاريخي ادى الى ظهور تعابير واستخدامات ذات مضامين متعددة[1]. وهي مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح اعضائها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير التسامح والتراضي والاحترام والادارة السلمية للصراع والتنوع والاختلاف[2]. وهو حيز مستقل تتوفر فيه الحرية للأفراد لتتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها الجمعيات المتنوعة التي يستطيع الافراد الانضمام اليها وتشكل مصد ضد سلطة الحكومة المركزية ، وهذا بدوره يشجع على وجود مناخ يتيح لجهات مختلفة أن تتبع مساراتها الخاصة بها دون تدخل من الحكومة المركزية[3]. فالمجتمع المدني الفعال والنشط يمثل ضرورة للدولة لأنه يحول دون هيمنة الدولة ، فمبدا التشاركية في الادارة لا يؤدي الى الانتقاص من هيبة الدولة ، كما لا يعني الوقوف ضدها ، بل هو تدعيم للدولة الديمقراطية وشرعيتها ، ورفع لدرجة مصداقيتها وتنشيط لحركتها السياسية واعادة تنظيم نفسها من جديد والتخفيف من الاحتقان الاجتماعي والسياسي وتحسين الامن الانساني من خلال وضع اليات لمراقبة الاداء السياسي الحكومي وتحسينه وبما يجعل الدولة اكثر قوة وحصانه.ان الدولة المدنية هي الدولة التي تمتاز بانها قوية سياسياً وتمتلك المرونة للتفاعل مع مجتمع مدني قوي بعيد عن تلاعب القوى السياسية والتحكم به ، وان تقوم بسلب المجتمع لحقه في المشاركة السياسية والتعبير عن اراءه.

1- احمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2000) ، ص17.

2- مازن خليل غرايبة ، المجتمع المدني والتكامل ، دراسة في التجربة العربية ، ط1، (الامارات ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2002) ص3.

3- ستيفن ديلو تيموني ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ،ترجمة ربيع هبه ، (المركز القومي للترجمة، القاهرة،2010)، ص50.

7–التداول السلمي للسلطة في ضل دولة القانون والمؤسسات: يعد تداول السلطة بين القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية أحد أبرز آليات الممارسة الديمقراطية وهو احد اسس تحقيق الدولة المدنية واستقرارها وتحقيقها لأهدافها والتي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم ، والتداول يقصد به اعطاء فرص متماثلة لكافة الاحزاب المتواجدة في السلطة السياسية للتنافس على كسب ثقة الناخبين ، الى جانب سماع رايهم بشان ممارسة السلطة نيابة عنهم والحكم على الاتجاهات السياسية المتنافسة ومنح الفرصة لصالح الحزب الذي يقدم الافضل[1].

إن ما يميز النظام السياسي الديمقراطي عن الأنظمة السياسية الأخرى غير الديمقراطية هو معيار كيفية الوصول إلى السلطة ، وإن من أولويات الممارسة الديمقراطية هو التداول السلمي على السلطة عن طريق القواعد الدستورية الضامنة لإمكانية هذا التداول بين القوى السياسية ، وذلك بأن يكون للاتجاهات المعارضة السلمية الملتزمة بشروط العملية الديمقراطية ،ومبادئ القانون والنظام والدستور الديمقراطي فرصة جدية في التعبير عن آرائها، وان يتاح لها تبادل مواقع الحكم والمعارضة من خلال التنظيم المؤسسي لعملية التعاقب على السلطة في إطار النظام الديمقراطي وبعيداً عن أسلوب التعاقب الانقلابي على السلطة ، واحتكارها من جانب القوى السياسية الفاعلة على ساحة العمل السياسي ، وأن لا تكون الديمقراطية وسيلة أو معبراً إلى السلطة لتحقيق المصالح الشخصية، وان يكون الصراع بين المتنازعين ضمن إطار الاتفاق العام على قواعد محددة دستورياً لإدارة هذا الصراع[2]. وبذلك يكون النظام السياسي نظاما شرعياً ، فاعتقاد الحكام والمحكومين بأن التوزيع القائم للسلطة ونتائجه من قواعد وتنظيمات التي تصدر عن الحكومة كلها عادلة وصحيحة ، يؤدي إلى قبول أفراد المجتمع للنظام السياسي وهذا ما يمثل أساس شرعية النظام الديمقراطي[3]. وبالمقابل فأن عدم القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة بين قوى الحكم وقوى المعارضة يؤدي

---

[1] –عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني مناقشة فكرية امثلة لتجارب دولية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية)ط1 ، 2003، ص41.

2– حسين علوان حسين ، التحديث وإشكالية المشاركة السياسية في الوطن العربي ، مراجعة نقدية ، قضايا دولية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2000، ص4.

1– بلقيس احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2004 ، ص77.

إلى الصراع وتطوره بحيث يصبح جزء من واقع الدولة وحالة مرافقة للنظام السياسي ، ولا يستبعد لجوء قوى المعارضة الى استخدام أساليب العنف المسلح للحصول على السلطة.

المطلب الثالث: معوقات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام2003.

ادى التغيير السياسي في العراق في 2003/9/4 في العراق بعد عام 2003 الى احداث تغييرات جذرية في الواقع السياسي ، اذ تم تعليق العمل بالدستور والغاء العمل بمؤسسات النظام السياسي السابق ، ووضع اطر قانونية جديدة وانشاء مؤسسات جديدة تستند الى فلسفة سياسية جديدة قائمة على اساس الديمقراطية وحكم الشعب ، اذ تم ارساء اسس نظام ديمقراطي برلماني قائم على مبدا الفصل بين السلطات ، وبالاستناد الى وجود دستور ديمقراطي تحترم فيه الحقوق والحريات وفي ضل وجود تعددية حزبية تتنافس فيما بينها من خلال الانتخابات للوصول الى السلطة وتنفيذ برنامجها الحكومي لمعالجة المشاكل القائمة او المستشعرة التي يعاني منها المجتمع العراقي وصولاً لبناء دولة المؤسسات المدنية ، الا ان هذه التجربة الديمقراطية تعرضت للانتقاد، اذ لم تكن سياسات بناء الدولة المدنية في العراق واضحة ، وقد ارتبطت تلك المعوقات في جانب اساسي منها بالية التغيير السياسي في العراق ودور العامل الخارجي والاقليمي والذي سعى الى قطع الطريق اما نجاحها. قد واجهت عملية بناء الدولة مجموعة من المعوقات ومنها:

1-طبيعة تكوين الاحزاب السياسية العراقية وعدم وضوح برامجها: كان من نتائج انتقال العراق بعد عام2003 من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية الى صدور العديد من القوانين التي تنظم الحياة السياسية ومنها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية 2003 و قرار سلطة الائتلاف المؤقت رقم 96 لعام 2004/ القانون الانتخابي وقانون الأحزاب والهيئات السياسية / الأمر رقم 97 لسنة 2004 الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة ، والدستور العراق الدائم 2005 الذي اشار الى حق العراقيين بالتمتع بالحريات كافة ، حيث نصت المادة (39) اولا "من الفصل الثاني والمتعلقة بالحريات على حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية ، أو الانضمام اليها مكفولة ، وينظم ذلك بقانون[1]. وبناءا على ذلك فقد امتازت الاحزاب السياسية العراقية بالتعدد والتنوع في توجهاتها، اذ سجلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد كبير من الاحزاب والكتل السياسية منذ انتخابات كانون الاول عام 2005 والى اليوم ، ذات اتجاهات وولاءات متعددة وغير واضحة الاهداف لعب الوجود الامريكي دوراً كبيراً في دعم قسما منها مادياً وتنشئتها على الهويات الفرعية

1- الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

كهوية الدين والطائفة والمذهب والعشيرة بدلاً من تأسيس احزاب تجمع العراقيين جميعاً بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم ومذاهبه [1]. وقد كان لبعض هذه الاحزاب تأثيرا كبيراً على توجهات النظام السياسي ، لأنها هي من اسست هذا النظام ووضعت اسسه وبالتالي شكل ذلك احد العوائق امام انشاء الدولة المدنية في العراق.

2-المحاصصة الطائفية السياسية: تشير الطائفية الى توظيف التعدد الديني والاثني والقومي لتحقيق مجموعة من الاهداف سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية لصالح طائفة معينه لصالح طوائف اخرى[2]. ورغم احتواء الدستور العراقي لعام 2005 على الكثير من المواد التي ثبتت اركان النظام السياسي الديمقراطي لكن في خضم ذلك صار الاعتماد على معيار المكونات الاجتماعية بديلاً عن معيار المواطنة لإدارة الدولة العراقية وتم تكريس الهوية الفئوية المفرقة عوضاً عن الهوية الجامعة[3]. وفي العراق فقد كانت هناك العديد من الاسباب منها سياسات الانظمة السياسية في العراق منذ نشأة الدولة العراقية ، الى جانب ضعف الدولة بعد عام 2003، وظهور جماعات في العملية سياسية العراقية من ضمن اطار الدولة ذات طابع طائفي ، وهذ ما نعكس على ان يكون الولاء للطائفة او المذهب اكثر قوة من الولاء للدولة العراقية ، اذ وجد الفرد العراقي في فترة من الفترات ان طائفته هي من تحمية وهي من توفر له حقوقه في ضل واقع يعاني من الكثير من الاختلالات.

3-ظاهرة العنف والارهاب: وتعد من الظواهر القديمة قدم البشرية والتي ارتبطت بنشأة الإنسان على الأرض وهو ظاهرة عالمية لا يخلو منها مجتمع ، كما تعد ظاهره مركبة تقف ورائها مجموعة من الاسباب المباشرة وغير المباشرة والتي قد يدفع عدم معالجتها الى ان تصبح سلوك عام لدى عدد من افراد المجتمع بما تحمله من عدوان على الأرواح أو الأموال أو عليهما معا.

وفي العراق فقد عاني المجتمع العراقي من هذه الظاهرة وخصوصاً بعد عام 2003 ، بسبب التدخل الخارجي ومحاولة افشال التجربة الديمقراطية في العراق ، الى جانب الضعف الامني وعدم توحيد الاجهزة

2- هيفاء محمد ، سداد سبع، التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من إعادة بناء الدولة، (بغداد: مجلة كلية التربية للبنات، 2012) ص21.

3- فرهاد ابراهيم ، الطائفة والسياسة في العالم العربي : نموذج الشيعة في العراق ، ط1، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، 1996، ص24.

4- نصر محمد علي ، وأد الدستور ووأد التحول الديمقراطي بعد عام 2005 ، مجلة المحقق المحلي ، العدد (1) جامعة بابل ، بابل ، 2021 ، ص285.

الامنية او وجود رؤية استراتيجية وانتشار الفساد والبطالة والفقر والعوز الى جانب بينما ممارسة بعض السياسيين للعنف السياسي تكمن في السلو بسبب ورغبتهم في الوصول أو الحفاظ على السلطة لان الوصول الى السلطة في العراق يعني الوصول الى المال والجاه حسب القوانين السائدة ، وكل ذلك شكل عائقاً امام تحقيق وبناء الدولة المدنية في العراق.

4-الية تشكيل الحكومات العراقية: ان تشكيل الحكومة العراقية بعد الانتخابات يتم بالاستناد الى المادة (76/اولا) من الدستور العراقي التي اشارت الى تكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيل الحكومة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية ، الا ان الملاحظ على تشكيل الحكومات في العراق منذ عام 2005 ، انه يتم في جانبه الاساسي بطريقة التوافق وهذا ما حصل في تشكيل حكومة انتخابات 12 ايار 2018 وليس على اساس تكليف زعيم حزب الأغلبية في البرلمان بتأليف الوزارة ، وبالتالي تحمل المسؤولية عن اي اخفاق ممكن ان يحصل في اداء هذه الحكومة لسياساتها العامة ، اما في تشكيل الحكومات السابقة منذ 2003 ، فكان يتم اختيار رئيس الوزراء من الكتلة الأكبر التي تتشكل من تحالف بعض الكتل مع بعضها عند اول جلسة للبرلمان وهذا يتطلب من رئيس الوزراء تقديم تنازلات للكتل التي سوف تكون معه في اول جلسة ليجمع العدد الكافي لتشكيل الكتلة الأكبر ليصبح رئيس للحكومة ويكلف بتشكيلها[1].

ان الديمقراطية التوافقية وليس الأغلبية هي التي حكمت تشكيل الحكومات العراقية منذ 2003 فجميع الكتل الموجودة في مجلس النواب يجب ان تمثل في الحكومة ، فالتوافق بين الأحزاب والكتل السياسية العراقية هو الأساس الذي سارت علية عملية تشكيل الحكومات منذ عام 2003 الى حد ان ذلك قد اصبح عرفاً سائداً وان لم يشر اليه الدستور العراقي ، وقد قاد ذلك الى توزيع كل مناصب الدولة في السلطات الثلاث ومن الرئاسة نزولاً الى ادنى منصب في مؤسسات الدولة على اساس المحاصصة السياسية ، مما انعكس على اداء مؤسسات الدولة لمهامها ، ومنها ضعف الدور التشريعي والرقابي للبرلمان[2]. وهذا ما انعكس بشكل سلبي على واقع بناء الدولة المدنية في العراق.

1- قاسم علوان سعيد ، معوقات اداء النظام البرلماني العراقي بعد عام 2003، مجلة آداب الفراهيدي ، كلية الآداب ، جامعة تكريت ، العراق ، العدد 38 ، 2019 ، ص333.

2- المصدر السابق، ص333.

5-التدخل الخارجي: ادى التحول السياسي في العراق لعام 2003 الى افراز واقعاً سياسياً ديمقراطياً جديداً ، الأ ان ذلك الواقع قد ادى بالمقابل الى ادخال المجتمع العراقي والدولة العراقية الى نمط جديد ومتشابك من العلاقات لم يكن مألوفا في التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد من حيث شدة تناقضاته[1]. اذ عملت الولايات المتحدة على العمل على بناء الدولة العراقية الحديثة على اساس وجود مجموعات متمايزة طائفياً وعرقياً ومذهبياً ، وان تعمل بإدارة التوازن بين هذه المكونات بديمقراطية توافقية بما يؤدي الى بناء دولة تواجه الأزمات التي تجد فيها سبباً لإضفاء صفة الشرعية على بقائها في العراق ، والى جانب ذلك فان جيران العراق عدوه ساحة منازلة لمصالحهم دون أي اهتمام من الولايات المتحدة الأمريكية ، مما جعلهم شركاء اصلاء في سياسة الفوضى الأمريكية في العراق[2]. بل امتد تأثير الدور الإقليمي والدولي الى اضعاف الإرادة السياسية العراقية والتدخل في كثير من القرارات ومنها نتائج الانتخابات وصولاً الى التأثير على قرارات البرلمان وبما يؤدي الى تحقيق مصالحهم.

1- احمد عبدالله ناهي ، خضير عباس عطوان ، السلوك السياسي ، دراسة نظرية وتطبيقية ، ط1 ،(عمان: دار امجد للنشر والتوزيع ، 2018)، ص25.

2- منعم صاحي العمار ، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 18، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،(بغداد:2009)، ص27.

الخاتمة

تعرف الدولة المدنية بانها دولة المؤسسات التي يتحقق في ظلها العدل والمساواة ، وهي دولة الرفاهية وتحقيق الاستقرار للمواطنين والتي تحمي كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو الفكرية ، الا ان بناء هذه الدولة وتحقيقها لأهدافها يتطلب وجود سلطة عليا تمثلها نخبه سياسية متوافقة على تحقيق هذا الهدف الى جانب التسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، بحيث أنها تضمن حقوق جميع المواطنين، من دون انتهاك لهذه الحقوق وعند حصول ذلك فان هناك سلطة الدولة العادلة وهناك قانون واحد على الجميع يلجأ إليه الأفراد عندما يتم انتهاك حقوقهم ، فالدولة المدنية هي طموح كل الشعوب وفي العراق فان التحول الديمقراطي بعد عام 2003 قد وفر البيئة الملائمة لإنشاء الدولة المدنية من خلال وجود دستور ديمقراطي رغم ما يؤشر عليه من انتقادات ونظام برلماني وفصل بين السلطات وغيرها الا ان المشكلة الاساسية هي عدم وجود نخبة سياسية تؤمن بتطبيق الدولة المدنية ، وهذا ما انعكس على اداء النظام السياسي في العراق.

الاستنتاجات

1- الدولة المدنية هي دولة التي يكون فيها الشعب مصدر السلطات ، وهي دولة ذات الدستور الديمقراطي والمؤسسات والمواطنة والحرية والمساواة واحترام الحقوق وفصل الدين عن الدولة في ضل قوانين تضمن حريات كافة مكونات المجتمع.

2- تعد الديمقراطية هي الاساس الذي تقوم عليه هذه الدولة ، فالانتخابات هي وسيلة الوصول الى السلطة وتداولها ، وهي الوسيلة لمنع استئثار فئة معينة وسيطرتها على السلطة السياسية إذ إن لجميع الأحزاب والفئات الحق في الحكم في ضل وجود تعددية سياسية وحزبية لتداول السلطة قائمة على اساس الشرعية الدستورية.

3- ان التنوع والتعدد في مكونات المجتمع العراقي لا يعد مبرراً لعدم بناء الدولة المدنية ، بل ان هذا العامل ممكن ان يكون عامل قوة في ضل وجود نظام يؤمن بالدولة المدنية التي تحترم فيها الحقوق وتستمد وحدتها وتماسكها من وحدة وتماسك مجتمعها بغض النظر عن الانتماء الديني أو المذهبي أو غيره.

4- ان التغيير السياسي الذي حصل في العراق قد ادى الى وجود دولة ضعيفة في ضل وجود سلطة تفتقد الى مأسسة واستقلالية المؤسسات السياسية ، وان بناء الدولة المدنية في العراق يتطلب إصلاح الدولة الحالية

وضبط سلطتها وتطهير توجهاتها من اعتبارات المصالح الشخصية والفساد، وان لا يكون الوصول الى السلطة وصولاً الى المال والجاه.

Conclusion:

The civil state is defined as the state of institutions in which justice and equality are achieved, a state of welfare and stability for citizens, which protects all members of society regardless of their national, religious or intellectual affiliations. However, building this state and achieving its goals requires a supreme authority represented by a political elite who is compatible with Achieving this goal along with tolerance, acceptance of the other and equality in rights and duties, as it guarantees the rights of all citizens, without violating these rights. All peoples and in Iraq, the democratic transition after 2003 has provided the appropriate environment for the establishment of a civil state through the existence of a democratic constitution, despite the criticisms it indicates, the parliamentary system and the separation of powers and others, but the main problem is the absence of a political elite that believes in the application of the civil state, and this is what Reflected on the performance of the political system in Iraq.

المصادر

اولاً: الكتب

1- الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

2-احمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، مطبعة التضامن ، القاهرة ، 1986.

3-احمد عبدالله ناهي ، خضير عباس عطوان ، السلوك السياسي، دراسة نظرية وتطبيقية ، ط1، عمان: دار امجد للنشر والتوزيع ، 2018 .

4-بلقيس احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2004.

5-شاهر اسماعيل الشاهر ، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة ، المركز الديمقراطي العربي، المانيا ،2017.

6-طعيمه الجرف ، نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي ، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ، 1964.

7-علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، في كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 1987.

8-عصام السيد محمود ، الطريق الثالث: دراسة نقدية لمفهوم المدني والديني في المصطلح السياسي المعاصر ، دار الوعي للنشر والتوزيع ،الرياض ،2016.

9-عبد العالي دبلة ، الدولة: رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر ، القاهرة ،2004.

10- فرهاد ابراهيم ، الطائفة والسياسة في العالم العربي : نموذج الشيعة في العراق ، ط1، مطبعة مدبولي ، القاهرة، 1996.

11-فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة مجاب الإمام ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2007.

12- قاسم علوان سعيد ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، بحث في امكانية تداول السلطة سلمياً ، دار دجلة، عمان ، 2019.

13- منذر الشاوي ، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية- الفكرة الديمقراطية ، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2013.

14- محمد امين بن جيلالي ، بناء الدولة : المفهوم والنظرية واسئلة الراهن ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016.

15- معنز اسماعيل خلف ، الدولة المدنية في العراق ، سياسات البناء -شروط التمكين -معوقات البناء ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، العراق ، 2017.

16- محمد محسن الظاهري ، المجتمع والدولة ، دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي) مكتبة مدبولي ، مصر ، 2004.

17- نيقولا ميكافيلي ، الامير ، دار الافاق العربية ، ط11، بيروت ، 1981.

18-نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2004.

19-محمد سعيد عمران واخرون ، النظم السياسية عبر العصور ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1, 1999

20- ياسين البكري ، عبد العظيم جبر حافظ ، في الثقافة الديمقراطية ، سلسلة في الثقافة الديمقراطية ، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2011.

21-سعد الدين ابراهيم (منسق ومحرر) المجتمع والدولة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1988.

22-لوسي مير ، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة شاكر مصطفى سليم ، (بغداد، 1983).

23-منعم صاحي العمار ، نحو عقد اجتماعي جديد ، التنشئة السياسية واثرها في السلوك الانتخابي ، دار انكي للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2021.

24-عبد الحسين شعبان ، الهوية والمواطنة ،البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة ، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2017).

25- محمد أحمد مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية ، (مركز البحوث والدراسات، الرياض،2014).

26-احمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000).

27- مازن خليل غرابية ، المجتمع المدني والتكامل ، دراسة في التجربة العربية ، ط1، (الامارات ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002) .

28- ستيفن ديلو تيموني ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع هبه ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ،2010.

29- عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني مناقشة فكرية امثلة لتجارب دولية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) ط1 ، 2003.

الرسائل

1-خلود عبد الكريم خلف ، التنشئة الاجتماعية – السياسية ودورها في تكوين الاتجاه السياسي في تونس ، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، 2015).

2-شعيب عابد ، اشكالية بناء الدولة في نيجيري (1960- 2013) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2014 .

3-عبد السالم صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العالم والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعالقات والدولية، جامعة الجزائر، 2008 .

4-لقاء ياسين حسن ، بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 بين دولة المواطنة ودولة المكونات، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، العراق ، 2016.

المجلات

1-احمد غالب ، تحديات التحول الديمقراطي في عراق اليوم ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ،الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، العدد الأول ، آذار 2008.

2-ثناء فؤاد عبد الله ، الإصلاح السياسي ... خبرات عربية (مصر: دراسة حالة) المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (12) ، خريف 2000.

3-حسين علوان حسين ، التحديث وإشكالية المشاركة السياسية في الوطن العربي ، مراجعة نقدية ، قضايا دولية، المجلد الأول، العدد الثاني ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2000.

4-نصر محمد علي ، وأد الدستور ووأد التحول الديمقراطي بعد عام 2005 ، مجلة المحقق المحلي ، العدد (1) جامعة بابل، بابل ، 2021.

5-هيفاء محمد ، سداد سبع، التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من إعادة بناء الدولة، (بغداد: مجلة كلية التربية للبنات، 2012).

6- قاسم علوان سعيد ، معوقات اداء النظام البرلماني العراقي بعد عام 2003، مجلة آداب الفراهيدي ، كلية الآداب، جامعة تكريت ، العراق ، العدد 38 ، 2019.

7-منعم صاحي العمار ، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 18، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،(بغداد:2009) .

8-محمد سلامة ، التشريع الاسلامي والدولة المدنية: إشكالية العلاقة وجدلية الالفاظ ، مجلة البحوث الاسلامية ، العدد 30، 2018.

التقارير

1-التقرير الاستراتيجي العراقي، العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

Sources :

First: books
1- The permanent Iraqi constitution of 2005.
2- Ahmed Zayed, The State in the Third World, Al Tadamon Press, Cairo, 1986.
3- Ahmed Abdullah Nahi, Khudair Abbas Atwan, Political Behavior, A Theoretical and Applied Study, 1st Edition, Amman: Dar Amjad for Publishing and Distribution, 2018.
4- Belqis Ahmed Mansour, Political Parties and Democratic Transformation, An Applied Study on Yemen and Other Countries, Madbouly Bookshop, Cairo, 2004.
5- Shaher Ismail Al-Shaher, Studies in the State, Power and Citizenship, Arab Democratic Center, Germany, 2017.
6- Taima Al-Jarf, Theory of the State and the General Foundations of Political Organization, Cairo Modern Bookshop, Cairo, 1964.
7- Ali El-Din Hilal, Concepts of Democracy in Modern Political Thought, in the book The Crisis of Democracy in the Arab World, research and discussions of the intellectual symposium held by the Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2nd edition, 1987.
8- Essam Al-Sayed Mahmoud, The Third Way: A Critical Study of the Civil and Religious Concept in Contemporary Political Terminology, Dar Al-Aware for Publishing and Distribution, Riyadh, 2016.
9- Abdel-Aali Dabla, The State: A Sociological Vision, Dar Al-Fajr, Cairo, 2004.
10- Farhad Ibrahim, Sect and Politics in the Arab World: The Shiite Model in Iraq, 1st edition, Madbouly Press, Cairo, 1996.
11- Francis Fukuyama, Building the State: The Global Order and the Problem of Governance and Administration in the Twenty-First Century, Translated by Mujab Al-Imam, Obeikan Library, Riyadh, 2007.
12- Qassem Alwan Saeed, Democratic Transformation in the Arab World, Research on the Possibility of Peaceful Transfer of Power, Dar Degla, Amman, 2019.
13- Munther Al-Shawi, The Democratic State in Political and Legal Philosophy - The Democratic Idea, 2nd Edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2013.
14- Mohamed Amin Ben Djilali, Building the State: Concept, Theory, and Current Questions, Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, 2016.
15- Moenz Ismail Khalaf, The Civil State in Iraq, Building Policies - Empowerment Conditions - Building Obstacles, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya for Printing, Publishing and Distribution, 1st Edition, Iraq, 2017.
16- Muhammad Mohsen Al-Dhaheri, Society and the State, a study of the relationship of the tribe to political and partisan pluralism (The Republic of Yemen as an applied model), Madbouly Library, Egypt, 2004.
17- Nicola Machiavelli, The Prince, Arab Horizons House, 11th Edition, Beirut, 1981.
18- Numan Ahmed Al-Khatib, Mediator in Political Systems and Constitutional Law, Dar Al-Thaqafa Library for Publishing and Distribution, Amman, 2004.

19- Muhammad Saeed Omran and others, Political Systems Through the Ages, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, Beirut, 1st Edition, 1999
20- Yassin al-Bakri, Abd al-Azim Jabr Hafez, On Democratic Culture, A Series on Democratic Culture, Mortada Foundation for Iraqi Books, Baghdad, 2011.
21- Saad Eddin Ibrahim (coordinator and editor), Society and the State in the Arab World, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1st edition, 1988.
22- Lucy Meyer, An Introduction to Social Anthropology, translated by Shaker Mustafa Selim (Baghdad, 1983).
23- Munem Sahi Al-Ammar, Towards a New Social Contract, Political Upbringing and Its Impact on Electoral Behavior, Anki House for Publishing and Distribution, Baghdad, 2021.
24- Abdel Hussein Shaaban, Identity and citizenship, ambiguous alternatives and faltering modernity, (Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2017).
25- Muhammad Ahmed Mufti, The Concept of Civil Society and the Civil State: A Critical Analytical Study, (Center for Research and Studies, Riyadh, 2014).
26- Ahmed Shukri Al Subaihi, The Future of Civil Society in the Arab World, (Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, 2000).
27- Mazen Khalil Gharabia, Civil Society and Integration, A Study in the Arab Experience, 1st edition, (UAE, Emirates Center
for Strategic Studies and Research, 2002).
28- Stephen Dillo, Timoney Dill, Political Thinking, Political Theory, and Civil Society, translated by Rabih Heba, The National Center for Translation, Cairo, 2010.
29- Abd al-Wahhab Hamid Rashid, Democratic Transformation and Civil Society, Intellectual Discussion, Examples of International Experiences (Beirut, Center for Arab Unity Studies), 1st edition, 2003.
Messages
1- Kholoud Abdul Karim Khalaf, Socio-political upbringing and its role in the formation of the political trend in Tunisia, an unpublished master's thesis (Baghdad, Al-Mustansiriya University, College of Political Science, 2015).
2- Shoaib Abed, The Problem of State Building in Nigeria (1960-2013), an unpublished master's thesis, University of Algiers, Algeria, 2014.
3- Abdel Salam Saghour, Building the Modern State in Algeria: An Evaluation Study, PhD thesis, Faculty of World and Political Science, Department of Political Science, Relations and International, University of Algiers, 2008.
4-Meeting with Yassin Hassan, State-building in Iraq after 2003 between the state of citizenship and the state of components, an unpublished master's thesis, University of Baghdad, Iraq, 2016.
Journals
1- Ahmed Ghaleb, Challenges of Democratic Transition in Iraq Today, Iraqi Journal of Political Science, Iraqi Association for Political Science, Issue 1, March 2008.
2- Thanaa Fouad Abdullah, Political Reform ... Arab Experiences (Egypt: A Case Study) Arab Journal of Political Science, Beirut, Center for Arab Unity Studies, Issue (12), Fall 2000.

3- Hussein Alwan Hussein, Modernization and the Problematic of Political Participation in the Arab World, Critical Review, International Issues, Volume One, Number Two, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2000.
4-Nasr Muhammad Ali, The eradication of the constitution and the eradication of democratic transition after 2005, The Local Investigator Journal, Issue (1) University of Babylon, Babylon, 2021.
5- Haifa Muhammad, Sadad Sabaa, Iraqi partisan political currents after the occupation and their position on rebuilding the state, (Baghdad: Journal of the College of Education for Girls, 2012).
6- Qassem Alwan Saeed, Obstacles to the Performance of the Iraqi Parliamentary System after 2003, Adab Al-Farahidi Journal, College of Arts, Tikrit University, Iraq, Issue 38, 2019.
7- Munem Sahi Al-Ammar, Can Democracy Be a Gateway to Understanding Iraq, Journal of Political Issues, No. 18, College of Political Science, Al-Nahrain University, (Baghdad: 2009).
8- Muhammad Salama, Islamic Legislation and the Civil State: The Problem of the Relationship and the Controversy of Words, Islamic Research Journal, Issue 30, 2018.
reports
1-The Iraqi Strategic Report, Iraq, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2008.